

المشهد السياسي

الحكومة:
لفصلك
عرسالك عن
جرودها

أفضت جلسة مجلس الوزراء أمس إلى سلسلة قرارات أهمها رفض مقايضة الجنود المخطوفين بموقوفين إسلاميين، وإطلاق يد الجيش لفصل عرسال عن جرودها. أكثر من ذلك، ردّد بعض الوزراء بأن أحكام الإعدام الصادرة بحق الإسلاميين قد تنفّذ رداً على ابتزاز الخاطفين

رفض أهالي العسكريين لقاء رئيس الحكومة اليوم (مروان بو حيدر)

بعد طول انتظار وشبه استقالة من دورها، قررت السلطة السياسية التحرك حيال ملف العسكريين الرهائن. وبعد أكثر من شهر، خرج رقم رسمي للمخطوفين والمفقودين: 28 مخطوفاً (لدى «داعش» و«جبهة النصرة» معاً)، ومفقودان. هذا هو الرقم الذي سمعه الوزراء أمس من رئيس الحكومة ووزير الداخلية اللذين عرضا ما توصلت إليه المفاوضات غير المباشرة مع الخاطفين. وبنتيجة نقاشات في الجلسة التي دامت 6 ساعات، خرج مجلس الوزراء بالخلاصات الآتية: أولاً، رفض مبادلة الرهائن بموقوفين ومحكومين (إسلاميين)، علماً بأن أحداً لم يطرح فكرة المقايضة رسمياً. ثانياً، توافق الوزراء على كون بلدة عرسال محتلة من قبل الجماعات التكفيرية، وكذلك جرودها. وقال عدد من الوزراء إن انتشار المسلحين في الجرود وفي البلدة وفي محيطها، أوسع مما كان عليه قبل المعركة التي بدأت في 2 آب الماضي.

ثالثاً، أجمع أعضاء مجلس الوزراء على الرأي القائل بأن الدولة ليست ضعيفة في مفاوضاتها مع الخاطفين. أحد الوزراء قال بعد الجلسة ما يردده كثيرون في مجالس خاصة: «نستطيع تنفيذ حكم الإعدام بحق من صدرت بحقهم أحكام الإعدام». أما في قاعة مجلس الوزراء، فجرى الحديث عن عدة خيارات يمكن اللجوء إليها للضغط على الخاطفين، ومنها: فصل عرسال عن جرودها بهدف قطع طرق الإمداد التي يستفيد منها الإرهابيون الذين يخطفون الرهائن. التقدم عسكرياً ونوسيع رقعة انتشار الجيش في المنطقة. عدم التهاون مع المسلحين الذين يتحركون في المنطقة... رابعاً، بدأ واضحاً من كلام رئيس الحكومة تمام سلام أنه يريد أن يرفع عن نفسه مسؤولية أي فشل أو إخفاق حصل في إدارة معركة عرسال. خلال النقاش، طرح بعض الوزراء أسئلة واستفسارات عما جرى في المعركة. قالوا إنه بدا أن الجيش مكبل وممنوع من تنفيذ مهمته، وأن المعركة توقفت فجأة. وعندما بدا من كلامهم أن ثمة اتهاماً لفريق رئيس الحكومة بمنع الجيش من استكمال عملية عسكرية في عرسال، ردّ سلام بالقول: «لم يمنع أحد الجيش من القيام بما يراه مناسباً. الجيش يحظى بغطاء للقيام بكل ما يجب القيام به». وأضاف سلام ما معناه أن الحكومة أعلنت موقفها في البيان الذي تلاه



مباشرة بعد بدء المعارك في عرسال، وهي تكرر اليوم الموقف نفسه: الجيش يحظى بالغطاء الكامل للقيام بما يراه مناسباً. في المحصلة، لا تجد الحكومة اللبنانية نفسها حتى الآن مجبرة على التعاطي بمرور مع مطالب «جبهة النصرة» وتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، مقابل إطلاق سراح العسكريين المخطوفين لديهما. هكذا كانت أجواء مجلس الوزراء لكن بدلاً من أن يغضب مجلس الوزراء مجتمعاً من عدم القدرة على تحرير المخطوفين، انزعج بعض الوزراء مما صدر على لسان بعض أهالي المخطوفين الذين تظاهروا أمام السراي الكبير، لأنه «يثير الفتنة، بعدما دعوا قائد الجيش إلى اعتقال الوزراء ومبادلتهم بالأسرى من العسكريين»، كما قالت مصادر وزارية لـ«الأخبار»، من دون التنبيه إلى أن الأهالي المعتصمين يفقدون أعصابهم بسبب الخوف من أن يلقي أولادهم مصير العسكري الشهيد علي السيد. ويمكن القول إن التعاطي مع ملف العسكريين حصل على الطريقة اللبنانية بامتياز، وكأنه ملف اقتصادي أو اجتماعي عادي. فأخضع للتوافق السياسي، ونتاج منه انضمام وزير المالية علي حسن خليل إلى لجنة الأزمة التي تتولى هذا الملف برئاسة سلام، من أجل «إعطاء اللجنة تغطية شاملة من قبل جميع الأطراف السياسية». علماً بأن «خليل كان معارضاً في البداية».

تم التأكيد على فصل الجيش
جرود عرسال عن البلدة المحتلة
وعلى الجيش حماية الأهالي

على ما أكدت المصادر. وعلمت «الأخبار» أيضاً أنه تم الاتفاق على تحرك واسع تقوم به اللجنة باتجاه «الدول التي تمنون على المسلحين، يعني السعودية وقطر وتركيا». وفي الوقت الذي أكد فيه مصدر وزاري في فريق الثامن من آذار أن «لا معطيات جديدة طرأت على ملف

المخطوفين، بسبب عدم وجود قناة رسمية تعمل بشكل واضح ونتفاوض معها»، لفت إلى أن «الحكومة أكدت خلال الجلسة على ضرورة أن لا تظهر بصورة المدافع عن نفسه وكأنها مخطئة، وعدم السماح لأي طرف بابتزازها». وإذ أكد المصدر أن «الدولة اللبنانية لا تزال تملك أوراق قوة في يدها»، يمكنها «اللجوء إليها في أي وقت»، ولم يعد التضييق على النازحين السوريين هو ورقة الضغط الوحيدة على الجهات الخاطفة، فقد لجّ المصدر إلى «خيار آخر يتعلّق بالموقوفين في سجن رومية، والذين تطالب الجهة الخاطفة بإطلاق سراحهم»، إذ أشار إلى أن «البعض منهم صدر بحقه حكم إعدام، وإن كان هذا الحكم لا ينفذ عادة، لكن الدولة اللبنانية يمكن أن تهدد بتنفيذه»، مؤكداً أن «لا خيمة فوق رأس أحد منهم!» في المقابل، لفت مصدر وزاري آخر إلى أن «السؤال الرئيسي الذي تحوررت حوله الجلسة هو: هل هناك قبول بمبدأ التفاوض الذي أقر في

السابق تحرير 10 مخطوفين، أم أن الحكومة قادرة على أن تتحمل مسؤولية ما يُمكن أن يحصل؟» مؤكداً أن «لا حديث عن آلية للتفاوض حتى الآن، بل عن المبدأ فقط». مؤكداً أن «الوزراء اتفقوا على عدم ممانعة التفاوض غير المباشر، لكنهم في المقابل أكدوا رفضهم للمقايضة، لأن الدولة لا يمكن أن تتحمل عواقبها، علماً بأن كل الاحتمالات السلبية واردة مع تنظيمات مثل داعش والنصرة».

عبر الوزير رشيد درباس لـ«الأخبار» عن امتعاض بالغ في الحكومة من تصريحات أهالي العسكريين. وأشار درباس إلى أن «المتظاهرين في القلمون اتهموا الحكومة بالتشدد وطالبوها بالتفاوض، فيما طالب المتظاهرون أمام السراي بالحسم العسكري واتهموا الحكومة بالتخاذل. هذا المشهد مخيف». وكان درباس قد أعلن أن «لبنان لن يستطيع استقبال نازح بعد اليوم»، موضحاً أن «هذا

العريف مصطفى وهبي على (مرمى حجر) من بيته

رامح حمية

تتألف، إلى مصطفى، من سبعة شبان يعملون في حرف بسيطة، وأحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وثلاث بنات تعاني إحداهن «عوارض ذهنية»، الأمر الذي دفع الوالدة إلى العمل في تصنيع المواد الغذائية في معامل في اللبوة وجديدة الفاكهة حتى توفر لنا قوتنا اليومي» بحسب وهبي.

«يا محلا أكل التراب عند هالمصيبة وحرقة قلبنا ع ابنا»، تتدخل والدة وهبي. تقول: «نحن جماعة معترين ما لنا حدا إلا الله، وهوي حسينا ووكيلنا، والشكوى لغيره مذلة». وتضيف: «ربينا كل شبر بنذر. ما كان في شغل بهالبلد غير الدخول بسلك الدولة. ما خيناها يفوت ع الأحزاب، قلنا بالجيش أفضل. شوف نصيبنا مع الدولة اللي ما سألت عن أبناء مؤسساتها».

علاقات المصاهرة والقرابة العائلية التي تربط بين عائلة وهبي وعائلات عرسال، كثيرة، لكنها لم تحل دون خطفه. تتساءل زوجته زينب الملاح عن «التطنيش الذي تمارسه الدولة، حكومة ومسؤولين»، وعما «ينتظره المسؤولون حتى يحسوا ع دهم ويشغلوا لإطلاقهم، يمكن ناظرين حتى يذبحهم ساعتها ييجوا حتى يواسونا؟».

عند أطراف الجهة الشرقية لبلدة اللبوة، وعلى مرمى حجر من بلدة عرسال، يقع منزل العريف في الجيش اللبناني مصطفى على وهبي الذي خطف بعد هجوم المسلحين على موقع تلة الحصن في جرد عرسال. من على «كنية» عند مصطبة المنزل المتواضع، يسرح نظر علي وهبي، الوالد المريض بالقلب، الأفق المتصل بالجرود والمنتد صوب عرسال. المريض بالقلب، الأفق المتصل بالجرود والممتد صوب عرسال. يتمتم كأنه يكلم نفسه: «مصطفى بهاللال والجرود فوق، الله أعلم شو عامل؟ شو وضعه؟ كيف صحته؟ عم ياكل؟ عم يشرب؟ مريض؟». يطلق تنهيدة طويلة، ويقول: «شو بدو يتحمل هالقلب ليحمل، الغالي بعيد عن عيني صار إلو أكثر من 33 يوم، وما عم نعرف عنه شي».

مصطفى، ابن الـ 35 عاماً، الذي تزوج منذ أربع سنوات «ولم يرزق أولاداً بعد»، أنهى منذ فترة قصيرة تشييد غرفتين له فوق منزل أهله في اللبوة. «هو المعيل والمعين لنا بعد الله»، يقول الوالد، وهو ينظر إلى أفراد عائلته، «هو الوحيد الموظف بين إخوته السبعة». العائلة التي تعيش وضعاً مادياً صعباً،